

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ورقة بيضاء صادرة عن وزارة العدل في الحكومة الليبية المؤقتة
حول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الخالدة وقيمها الإنسانية الرفيعة على التشريعات
والتطبيقات القانونية والقضاء في ليبيا

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " وَالْعَصْرَ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا
بِالْحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ "

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أما بعد،،

1...ثار الشعب الليبي على نظام الطاغية القذافي ثورة عارمة بعد أن بلغ سيل الظلم
منتهاه من تقتيل وظلم وسجن و تعذيب وإنتهاك لحقوق الإنسان ذلك النظام الذي نقم
على هذا الشعب لدرجة أن لاحق وعاقب الناس أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد وألأيعبدوا
طواغيت القذافي .

2... وقف العالم كله على ظلم القذافي ونظامه وشهد على إنتهاك آله الأمنية الجهنمية
للأرواح وتعليق الناس على أعواد المشانق وإنتهاك بيوتهم وحُرَمَاتهم بل وأعراضهم
وحقوقهم الإنسانية في كل الشرائع والمواثيق التي تعاهد الناس عليها ، وشهد الله على
عهد الليبين بأن يسقطوا ذلك الشر وأن يقيموا بديلاً عادلاً مسلماً يحترم الحقوق
والحريات المشروعة ويصون الدين والعرض والنفوس والعقل في دولة حرة ذات سيادة
يكون تداول السلطة فيها سلمياً بإرادة الناس، كل الناس عبر تشاور حر ديمقراطي يمنع
التنازع والفشل، وها قد عاهدنا الله على أن لا نعيد إنتاج الظلم والإنتهاك بأي صورة
وأن تكون ليبيا دولة لا أحد فيها فوق القانون العادل والناس فيها كأسنان المشط.

3...سقط الشهداء والجرحى في معركة تحرير قاسية إحترم فيها العالم الليبين وقدر
ثورتهم ووقف أصحاب الخير فيه إلى جانب الحق وقدر الله أن يسقط القذافي ونظامه
المظلم إلى أسفل درك .



4.. إدراكاً من وزارة العدل أن شريعتنا الإسلامية الخالدة تتناقض مع الباطل وتتفق مع الحق وأن رب العالمين جلت قدرته قد حرّم الظلم على نفسه وأمرنا أمرًا عظيمًا بألا نتظالم . وتدافعت الإنسانية الخيرة والأمم المتمدينة في العصور الحديثة لوضع تصورات العدالة وحقوق الإنسان وكان قد سبقهم الإسلام في ذلك بأربعة عشر قرناً ونيف ، حيث قال جل من قائل " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا " وقال " وَلَا يَجْرِمُكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَى آَلَا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ " وقوله " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ " صدق الله العظيم .

5.. تثمن وزارة العدل البيان الصادر عن المؤتمر الوطني العام والذي ردد صدى إرادة الشعب الليبي بجعل شريعتنا الغراء وأحكامها ما فوق الدستورية فهي الشريعة التي من فوق سبع سموات وتعتقد جازمة أن الليبيين لن يتخلفوا عن تأكيد هذا الاستحقاق من جديد عند كتابة دستورهم والإستفتاء عليه بإذن الله لتكون ليبيا دائما أمة وسطا كما قال جل وعلا " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا " .

6.. تستحضر وزارة العدل قرارها رقم 1621 لسنة 2013 بتشكيل لجنة من المتخصصين لمراجعة كافة التشريعات الوطنية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء وتأمل أن يتم الإنتهاء من إستلام كافة الترشيحات قبل 31 ديسمبر الجاري. وترى أن تنفيذ هذا القرار بإذن الله ينهي أي لغط يتعلق بخيارات أهلنا في ليبيا وأن الحجة قد أقيمت وأن إهدار الدماء والإعتداء على الأرواح ليس له من معنى سوى معنى الظلم والقتل والإفساد في الارض " مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ

النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا " صدق الله العظيم

7.. يدين القضاء الوطني هو النزاهة والكفاءة والإستقلالية والفصل بين السلطات وترى وزارة العدل أنه ينبغي على ثلة قضاة ليبيا العدول أن يتبنوا في المحاكم " رقابة الإمتناع " عن تطبيق أية نصوص ظالمة تتصادم معها عقيدتهم الحنيفية وتخالف مبادئ



العدالة والإنصاف وحماية الحقوق الإنسانية التي يحميها شرع الله قبل قوانين البشر التي لا زالت تسعى لإنصاف الضحايا وحماية الحقوق وأن يطبقوا العدالة على جميع الناس " إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ " وأن يكون ذلك من خلال محاكمات عادلة تتوافر فيها جميع معايير وضمانات الدعاوى والمحاكمات العادلة ويُساوى فيها بين الخصوم فالقوي ضعيفاً إلى أن يُقتص منه لظلمه والضعيف قويٌّ إلى أن يُقتص له من ظالمه ودون تمييز ولا مفاضلة بين المجرمين مصداقاً لحديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم " أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ " .

8.. إن الأمن من الخوف هو حق للجميع ويريد الليبيون أن يكون ذلك من خلال شرطة أمينة مدربة منضبطة وجيش قوى عقيدته " الولاء لله ثم الوطن " لا يخدم حكومة ولا حزباً ولا منظمة ولا توجهاً سياسياً كان ما كان . وتتولى الشرطة مسئوليات الأمن مدعومة من الجيش ومن عامة الشعب بمكوناته جميعاً عند طلب السلطة الشرعية لذلك ويلتزم الجميع ويتعهدون على تطبيق القرار 2013/53 الصادر عن المؤتمر الوطني والخاص بإخلاء المدن من المظاهر المسلحة ودعم الجيش والشرطة والتعاون على إقامة وحماية مؤسسات الدولة وتطبيق كافة القوانين والقرارات الصادرة عن السلطات الشرعية لليبيا الجديدة.



والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

~~صلاح بشير المرغني~~

~~وزير العدل~~

حررت في: 20/صفر/1435

الموافق 24/ديسمبر/2013